دور الشمول المالي في تنمية الاقتصاد المصري

(الواقع- آفاق المستقبل)

د. أحمد فاروق محمد الزيني

دكتوراه في التشريعات الاقتصادية والمالية

كلية الحقوق– جامعة طنطا

(ISSN: 2537- 0758)

دور الشمول المالي في تنمية الاقتصاد المصري

(الواقع- آفاق المستقبل)

د. أحمد فاروق محمد الزيني[١]

المستخلص:

اتخذت مصر الشمول المالي كأحد أهم أولويات أجندتها الحكومية خلال المرحلة الحالية باعتبارها جزء من رؤية مصر ٢٠٣٠، والذي يساهم في عدة جوانب تستهدف تحقيق أقصى قدر من الاستقرار المالي، من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجذب القطاع غير الرسمي، والمزيد من فرص العمل، وتحقيق النمو المستدام. إلا أنه بالرغم من أهمية الشمول المالي، فانه يتعرض لبعض العوائق المرتبطة بالعرض والطلب، وتتخذ وزارة المالية، والبنك المركزي المصري، إجراءات فعالة لتطبيق آليات الاستخدام المالي الأمثل، واستهدفت في سياساتها العديد من الشرائح المستبعدة مالياً. وبالرغم من تحقيق نتائج إيجابية بشأن مستوى الشمول المالي، إلا أن سياسات تطبيقه مازالت تحتاج للمزيد من الدعم في مجابهة هذه التحديات.

الكلمات المفتاحية:

- الشمول المالي– الاستقرار المالي– النمو الشامل– حواجز العرض والطلب– النمو المستدام.

---

[١] د. أحمد فاروق محمد الزيني: حاصل على الدكتوراه تخصص اقتصاد ومالية عامة– كلية الحقوق– جامعة طنطا، محاضر زائر بكلية الشرطة وكليتي الحقوق بجامعتي طنطا، ودمياط، تتمثل اهتماماته البحثية في الاقتصاد الكلي، والتنمية المستدامة.

The role of financial inclusion in the development of the Egyptian economy (Reality- Future prospects)

Dr. Ahmed Farouk Mohamed El-Ziny[(2)]
PhD in Economic and Financial Legislation
Faculty of Law, University of Tanta

Abstract:

Egypt has taken financial inclusion as one of the most important priorities of its government agenda during the current stage as it is part of the Egypt Vision 2030, which contributes in several aspects aimed at achieving maximum financial stability, by supporting small and medium enterprises, attracting the informal sector, more job opportunities, and achieving Sustainable growth. However, despite the importance of financial inclusion, it is exposed to some obstacles related to supply and demand, and the Ministry of Finance and the Central Bank of Egypt are taking effective measures to implement optimal financial use mechanisms, and their policies have targeted many financially excluded segments. Despite the positive results achieved regarding the level of financial inclusion, the policies of its implementation still need more support in facing these challenges.

Key words:

Financial Inclusion- Financial Stability- Inclusive growth- Barriers of supply and demand- Sustainable growth.

[(2)] Dr. Ahmed Farouk Mohamed El-Ziny: He holds a doctorate in economics and public finance- Faculty of Law- Tanta University, visiting lecturer at the Police College and the Faculties of Law at the universities of Tanta and Damietta. His research interests are macroeconomics and sustainable development.

(ISSN: 2537- 0758)

مقدمة:

اتخذت مصر الشمول المالي كأحد أهم أولويات أجندتها الحكومية خلال المرحلة الحالية باعتبارها جزء من رؤية مصر ٢٠٣٠[٣]، إذ يساهم الشمول المالي في عدة جوانب تستهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الاستقرار المالي، من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واجتذاب القطاع غير الرسمي، وإيجاد المزيد من فرص العمل، وتحقيق النمو المستدام. إلا أنه بالرغم من أهمية الشمول المالي، فانه يتعرض لبعض العوائق المرتبطة بالعرض والطلب. إذ تتعلق حواجز جانب العرض بالمكونات القانونية والتنظيمية، وطبيعة هيكل السوق. فيما تتمثل حواجز جانب الطلب في محدودية القدرة المالية للمستخدمين، فضلاً عن ضعف مستوى مسئوليتهم المالية، وكذا الحواجز الثقافية.

قامت الهيئات المختصة وأبرزها (وزارة المالية، والبنك المركزي المصري) باتخاذ عدة إجراءات عملية وفعالة على كافة الأصعدة الداخلية، لتطبيق آليات الاستخدام المالي الأمثل، حيث استهدفت في سياساتها العديد من الشرائح المستبعدة مالياً من الأفراد، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالرغم من تحقيق نتائج إيجابية بشأن مستوى الشمول المالي، إلا أن سياسات تطبيقه مازالت تحتاج للمزيد من الدعم والتعزيز في مجابهة التحديات التي تواجه تحقيق نظام مالي شامل بمصر.

لذلك كان من الأهمية أن نتناول موضوع الشمول المالي بالدراسة، بهدف العمل على تحديد مختلف حواجز جانب العرض والطلب، والوقوف على السياسات المختلفة التي اتبعتها الحكومة المصرية في إطار تطبيقه، والتوصل لرؤية حيال سبل تعزيزه.

مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة الدراسة، بناء على ما سبق، في التساؤل الرئيسي التالي:

---

[٣] رؤية مصر ٢٠٣٠، هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الإستراتيجية طويلة المدى للدولة، لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. وتستند الرؤية على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

ما هي الرؤية حيال واقع تطبيق الشمول المالي في مصر، وما سُبل تعزيزه في ظل التحديات التي تواجهه؟

منهج الدراسة:

بناء على فروض الدراسة وأهدافها وطبيعة الدراسة، سوف يتم التركيز على المنهج التحليلي في تحديد وتحليل ظواهر البحث ومتغيراته، والتوصل إلى تفسيرات للواقع الذي تقدمه، من خلال وصف مفهوم الشمول المالي وتحليل أبعاده ووصف أهم الآثار المترتبة عليه، وطرح رؤية لتفعيل وتعزيز تطبيق الشمول المالي بمصر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الشمول المالي كأحد أهم أولويات الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية باعتبارها جزء من رؤية مصر ٢٠٣٠، واهتمام الدولة بتحقيق أهدافه ومتطلباته لتحقيق قدر أعلى من الاستقرار المالي، في ظل التحديات التي فرضها الواقع المعاصر والأزمات المالية المتعددة التي تشهدها الساحة الدولية بصفة عامة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد واقع الشمول المالي في مصر، والتوصل لرؤية فعالة تعزز آليات تطبيقه، والحد من أثر التحديات التي تواجهه.

مجال الدراسة:

يتركز مجال الدراسة في دراسة الواقع الحالي لتطبيق الشمول المالي بالبلاد، ومدى تمكنه من تحقيق نتائج إيجابية، وإيجاد وسائل لدعمه في ضوء التحديات التي تعترض خطوات تنفيذه.

خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولت أبرز جوانب موضوع البحث، علـــى النحو التالي:

المبحث الأول: الشمول المالي وأهدافه والهيئات الداعمة

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي وأهدافه

المطلب الثاني: الهيئات الدولية الداعمة للشمول المالي

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في مصر

المطلب الأول: أهمية الشمول المالي وأثاره الإيجابية على الاقتصاد

المطلب الثاني: المبادرات المصرية في تحقيق الشمول المالي

المبحث الثالث: تحديات الشمول المالي وآليات المواجهة

المطلب الأول: تحديات تواجه تحقيق الشمول المالي

المطلب الثاني: أساليب وآليات الحد من تحديات سيادة الشمول المالي

الخاتمة والتوصيات:

المبحث الأول

الشمول المالي وأهدافه والهيئات الداعمة

تمهيد وتقسيم :

يستهدف الشمول المالي تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدولة، وعلى ذلك فسوف نتعرض في هذا المبحث إلى، مفهوم الشمول المالي وأهدافه، ثم نتطرق للهيئات الدولية التي تدعم آليات تطبيقه، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي وأهدافه

المطلب الثاني: الهيئات الدولية الداعمة للشمول المالي

المطلب الأول

ماهية الشمول المالي وأهدافه

ماهية الشمول المالي:

تعددت التعريفات لمفهوم الشمول المالي، بما يحدد أهم أركانه وأنشطته واتجاهاته، **ومن هذه التعريفات ما يلي:**

إتاحة الخدمات أو المنتجات المالية من حسابات التوفير، والحسابات الجارية، والتأمين، والتمويل والائتمان لشرائح مختلفة من المواطنين، سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات، وذلك بجودة مناسبة وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية كالبنوك، وهيئات البريد والجمعيات الأهلية، وتضمن تلك الخدمة إتاحة فرص

مناسبة لمختلف فئات المجتمع، لإدارة مدخراتهم وأموالهم بشكل سليم، وخضوعها للرقابة والإشراف تجنباً لأي عمليات نصب أو أن يُفرض عليهم رسوم مبالغ فيها(٤).

عرفه البنك الدولي بأنه "نسبة الأفراد والمؤسسات التي تستخدم الخدمات المالية إلى إجمالي عدد السكان"(٥)، **كما تم تعريف بأنه** "استخدام الخدمات المالية من قبل الأفراد والمؤسسات بأساليب رشيدة ومستدامة"(٦)، **وكذلك بأنه** "العملية التي من خلالها يمكن لجميع المستهلكين الاستفادة من خدمات النظام المالي الرسمي"(٧).

من جهة أخرى، تناولته منظمة التعاون والتنمية وعرفته بأنه "عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب وبشكل ملائم إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المنظمة وتوسيع نطاق استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع وإعداد برامج لزيادة الوعي المالي والتعليم"(٨)، **كذلك تم تعريفه بأنه** "تقديم الخدمات المالية للمجموعات ذات الدخل المنخفض بطريقة ملائمة وبتكلفة معقولة(٩)، وهو كذلك "شمولية الخدمات والمنتجات المالية بتكاليف مناسبة لعدد أكبر من الأفراد والمؤسسات"(١٠).

---

(٤) البنك المركزي المصري: ماذا يعنى الشمول المالي؟ نشرة تعريفية، على الرابط التالي:
https://www.blombankegypt.com/Library/Files/Blom%20Egypt/CBE-Flyer.pdf

(5) The World Bank. (2014). Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion. Washington DC, World Bank.

(6) Mohammed, V. M. (2017) .Enhancing Financial Inclusiveness by Reducing Cash Trading, Unpublished study, the Central Bank of Iraq,3.

(7) Rajeev, M. and B. Vani, (2017). Financial access of the urban poor in India: A story of exclusion. London: Springer .

(8) Atkinson, A., Messy, F.A. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris.

(9) Eid, N. Awad, M (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance

(10) United Nations,(2015) Millennium Development Goals Report, New York, p.8

(ISSN: 2537- 0758)

وإجمالا يعتبر الشمول المالي آلية تنطوي على تقديم منتجات مالية مختلفة من المدخرات والمدفوعات والائتمان والخدمات المصرفية عبر الإنترنت للمواطنين ذوي الدخل المنخفض بتكلفة معقولة لربط المجموعات المستبعدة مالياً[١١].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص أهم أهداف الشمول المالي على النحو التالي[١٢]:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي.

أهداف الشمول المالي:

وتتحدد الأهداف الإستراتيجية للشمول المالي لأي دولة في الآتي[١٣]:

- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

---

(11) Lenka, S. K., & Barik, R. (2018). A discourse analysis of financial inclusion: Post-liberalization mapping in rural and urban India. Journal of Financial Economic Policy, 10 (3), 406-425. doi:10.1108/jfep-11-2015-0065

(١٢) أبو دية ماجد، دور الانتشار المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة: فلسطين، ٢٠١٦، ص ١٩.

(13) https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

- نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال رسم السياسات وإصدار التعليمات، وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين، وكذا المستهدفين، بحقوقهم وواجباتهم
- تسهيل الوصول لمصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وفى ضوء التطور الواضح في عمليات الشمول المالي على المستوى المحلى والدولي، فقد تحددت أيضا جوانب الشمول المالي في ثلاثة جوانب رئيسية، وهى[١٤]:

الجانب الأول: الوصول للخدمات المالية:

ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب بنكي، مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، كذلك يمكن الحصول على البيانات المتعلقة بإمكانية الوصول للخدمات المالية، من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

الجانب الثاني: استخدام الخدمات المالية:

يشير جانب استخدام الخدمات المالية، إلى مدى استخدام العمال للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، عن طريق تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

الجانب الثالث: جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس جانب الجودة، تحدياً في حد ذاته، نظراً لانتقال مفهوم الشمول المالي ليتصدر أولويات الأجندات الحكومية للعديد من الدول النامية، في ضوء ضرورة تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، الذي مازال تطبيقه في العديد منها

[١٤] سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس"، القدس ورام الله، ٢٠١٦.

(ISSN: 2537- 0758)

يواجه الكثير من الصعوبات التي تتنوع وتختلف باختلاف الدولة ونوع الخدمات المالية بها، حيث أن ضمان جودة الخدمات المالية يتطلب من حكومات هذه الدول والمؤسسات المختصة دراسة حجم وإمكانيات السوق، واتخاذ إجراءات تعتمد على مؤشرات ورؤى واضحة بشأن جودة الخدمات المالية المقدمة. نظراً لكون جانب الجودة غير واضح أو مباشر، حيث تتداخل العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية، مثل تكلفة الخدمات، مدى وعي المستهلك، فضلاً عن خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلىهذا بجانب العديد من العوامل الغير ملموسة، مثل ثقة المستهلك.

ويوضح الشكل التالين أبرز وسائل تطبيق آليات الشمول المالي:

شكل رقم (١) وسائل تطبيق الشمول المالي

المصدر: ياسمين مجدي رجب عثمان، ومحمد أحمد محمد صالح: تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على تفعيل ودعم الشمول الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبوصة المصرية، بحث مقدم لمؤتمر " دور المحاسبة والمراجعة في المالي وعلاقته برؤية وإستراتيجية مصر ٢٠٣٠" ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٩.

المطلب الثاني
الهيئات الدولية الداعمة للشمول المالي

لم يكن ظهور مفهوم الشمول المالي نتيجة لجهد مؤسسة واحدة، وإنما نتاج لتضافر جهود العديد من المؤسسات والهيئات واللجان الدولية، ونتعرض فيما يلي للمؤسسات الدولية التي كان لها دوراً رائداً في دعم وتعزيز الشمول المالي، وهي[١٥]:

١) لجنة بازل المعنية بالإشراف على البنوك BCBS:

تأسست لجنة بازل للرقابة عام ١٩٧٤، من محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر العظمى، تحت رعاية بنك التسويات الدولية، وتكونت من ممثلي هيئات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية في كل من (بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورج وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، وقد أرست اللجنة عدداً من المبادئ تمثل العناصر الأساسية التي ترتكز عليها نظم الرقابة الفعالة، وتغطى هذه المبادئ بصورة شاملة الشروط اللازمة؛ لزيادة كفاءة الرقابة المصرفية، فضلا عن شروط منح التراخيص، وقواعد ومتطلبات الرقابة المصرفية، وسبل تطويرها، ومعايير الإفصاح، وشروط ضمان سلامة النظام المصرفي العالمي.

وقد سعت لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي[١٦]:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات الرقابة، وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

قامت لجنة بازل عام ١٩٨٨ بإقرار اتفاق "بازل" II، الذي تضمن وضع معايير دولية موحدة للرقابة على متطلبات كفاية رأس المال، فضلاً عن إصدار اتفاقية كفاية رأس المال، ثم أصدرت عام ١٩٩٧ عدة وثائق متعلقة بمبادئ وقواعد الإدارة الرشيدة للبنوك، والرقابة الفعالة عليها، واتبعتها في عام ١٩٩٩ بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها، حيث قدمت اللجنة إرشادات مبدئية بشأن الشمول المالي تجاوزت حد الاقتصار

(15) CGAP, White paper,Oct-2011,p.8.
(16) Basel committee on banking supervision.

(ISSN: 2537- 0758)

على البنوك والنشاط المصرفي، فالشمول المالي له آثار واسعة النطاق على أنشطة البنوك وكذا المؤسسات الأخرى المتلقية للودائع، حيث يتيح التوسع في تقديم منتجات جديدة، ويفتح سبلاً لدخول مدخرات الفئات المستبعدة من الخدمات المالية، إلى النظام المالي الرسمي الذي يعمل على توجيهها نحو الاستثمار، ويرافق هذه المنتجات المالية الجديدة أنماط متغيرة من التعرض للمخاطر، يمكن تمييزها عن النشاط المصرفي التقليدي (نظام التجزئة)، وفي أغسطس ٢٠١٠، أصدرت لجنة بازل وثيقة تتعلق بأنشطة التمويل الأصغر والمبادئ الأساسية للإشراف الفعال على البنوك، وتعتبر هذه الوثيقة هي الأولى من نوعها التي تصدرها بازل بشأن الشمول المالي، واقترحت تقديم المبادئ بشكل عام، في إطار مناسب لجهات الإشراف على التمويل الأصغر مع بعض التعديل المطلوب وفق نوع وحجم ودرجة تعقيد المعاملات.

٢) <u>اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسويات CPSS[١٧]:</u>

تعتبر هذه اللجنة بمثابة منتدى لأعضائها الممثلة في البنوك المركزية لعدد ٢٤ دولة، منها دول متقدمة وأخرى أسواق ناشئة كبرى، بصفتها جهات رقابية على نظم المدفوعات، والتي تستهدف رصد وتحليل نظم المدفوعات والتسويات والمقاصة المحلية، وكذلك نظم التسويات عابرة الحدود ومتعددة العملات.

تزايدت أهمية الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية، ووضوح مسئولية البنوك المركزية في القيام بهذا الدور، حيث قامت اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية بوضع مبادئ أساسية للإشراف الفعال، اشتملت على خمسة مبادئ تتركز حول الشفافية في الإشراف، واتساق عمليات الإشراف، دون تمييز بين الأنظمة المتشابهة، وأخيراً التعاون مع الجهات الإشرافية الأخرى.

تشترك اللجنة بصورة فعالة فيما يرتبط بمدفوعات الأفراد ذات الصلة المباشرة بالشمول المالي، مثل التحويلات، ومدفوعات الأفراد المبتكرة، والأدوات المبتكرة، ومن حيث المبدأ، هناك ارتباط إيجابي بين كافة أنشطة هذه اللجنة، وتحقيق هدف الشمول المالي، في ضوء تنفيذ معايير وإرشادات اللجنة التي تستهدف تحقيق أقصى استفادة لأكبر نسبة من المواطنين، وتحسين جودة نظم المدفوعات، مع خفض التكاليف، وتتناول معايير اللجنة تحقيق الأهداف المؤثرة للشمول المالي، وأبرزها مايلي:

---

(17) Core principles for Systemically Important Payment Systems.

- كفاءة تكاليف المدفوعات، وتشجيع البنوك المركزية على تقديم المزيد من الخدمات الفعالة، وضمان خدمات مقاصة وتسوية تتسم بالكفاءة، عن طريق دور هذه البنوك في العمليات ودورها الرقابي، وكذلك تدعيم إقامة بنية أساسية فعالة تساهم في خفض تكاليف إنجاز العمليات.
- تشجيع نظم التسوية والمقاصة وأدوات الدفع الآمنة.
- الابتكار في المدفوعات، وما يترتب على ذلك من تشجيع للبنوك المركزية لمعالجة المعوقات القانونية والتنظيمية التي تعوق الابتكار.
- خلق أسواق مدفوعات قادرة على المنافسة، من خلال مطالبة البنوك المركزية بتشجيع سلوكيات المنافسة في الأسواق.
- تشجيع الوصول العادل إلى نظم المدفوعات، شريطة اتخاذ التدابير الكافية لتقليل المخاطر، بهدف ضمان عدم قيام المشاركين بتهديد أمن وسلامة النظام.
- تطوير أسواق التحويلات، من خلال تطبيق المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية، والتي تتيح تطبيق المعايير الحالية لهذه اللجنة، وبالتالي تحقيق أهدافها المتمثلة في تطوير نظم المدفوعات القومية، مع السماح بتنفيذ برامج وأدوات الدفع المبتكرة (مثل الأموال الإلكترونية)، التي تعمل على زيادة حجم المعاملات، خاصة في الأسواق الناشئة والدول النامية، لذلك يجب ألا تقيد إمكانات مقدمي الخدمة المبتكرين في مجال الشمول المالي.

٣) <u>مجموعة العمل المالي "فاتف" FATF</u>[١٨]:

في ضوء قرارات قمة (G7) المنعقدة في باريس عام ١٩٨٩، تأسست مجموعة العمل المالي (FATF)، لتتمثل مهامها في وضع المعايير ودعم التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تستهدف مجموعة العمل المالي المشار إليها، تعزيز انتشار الأنظمة المالية والخدمات الرسمية، والوصول إليها بشكل آمن ومريح، وبتكلفة معقولة، إذ أن ذلك يعتبر أحد الدعائم التي يرتكز عليها أي نظام لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي ذات الوقت يجب عدم التطبيق المفرط لهذه الأنظمة، لما لها من آثار سلبية، مثل استبعاد المستفيدين الشرعيين من النظام المالي الرسمي، بحيث يخلق أنظمة

(18) Financial Action Task Force.

(ISSN: 2537- 0758)

غير رسمية موازية يمكن استغلالها في طرق غير مشروعة، ونظرا لأهمية ذلك، واتجاه العديد من الدول لتعزيز الشمول المالي، تبرز بشكل أكبر مسألة تداخل هذا التوجه مع الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي شكلت تحديا كبيرا أمام هذا التوجه الذي يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وقد أصدرت مجموعة العمل المالي عدد من التوصيات فبراير ٢٠١٢ ، وجاءت هذه التوصيات لتوفر مرونة في التطبيق، بما يساعد الدول على وضع نظام رقابي فعال ومناسب، يأخذ بعين الاعتبار تعزيز شمول وانتشار الخدمات المالية لكل القطاعات وبتكلفة مناسبة، وكان من أبرز هذه التوصيات، ضرورة تطبيق المنهج القائم على المخاطر، باعتباره منهج فني حديث يعكس تغيراً نوعياً في نظرة مجموعة العمل المالي بشأن التعامل مع التهديدات الحديثة.

٤) <u>الجمعية الدولية لضامني الودائع IADI[١٩]</u>:

تأسست الجمعية في ٢٠٠٢، باعتبارها جمعية تطوعية تضم ما يزيد على ٧٠ عضواً يمثلون أكثر من ٦٥ جهة اختصاص، وتتولى الجمعية عقد منتدى للتعاون الدولي بين ضامني الودائع، والبنوك المركزية، والمنظمات الدولية بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي، وتأمين الودائع، وأعمال حسم النزاعات، وفي إطار هدفها المتمثل في تعزيز فعالية نظم التأمين على الودائع، نشرت الجمعية بالاشتراك مع لجنة بازل" المبادئ الرئيسية لأنظمة التأمين الفعالة على الودائع "، كما أصدرت منهجية لتقييم الالتزام بهذه المبادئ، حيث جاءت المبادئ الأساسية للجمعية، لتتوافق مع مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي في يونيو ٢٠٠٩.

من جهة أخرى، وفي غضون عام ٢٠١٠، قامت الجمعية بتشكيل اللجنة الفرعية للشمول المالي والابتكار، والتي استهدفت دراسة القضايا المتعلقة بالشمول المالي وتأمين الودائع، ويشار إلى وجود توجه لدى بعض الدول لتوسيع نطاق مظلة تأمين الودائع لتشمل المؤسسات غير المصرفية التي تتلقي ودائع وما شابهها مثل الأموال الإلكترونية، والتي أثبتت قدرتها على إمكانية الوصول للعملاء المستبعدين من الخدمات المالية، ومع ذلك فإن التحدي الأول الذي يواجه الأسواق الناشئة والدول النامية المهتمة بتوسيع نطاق تأمين الودائع، سيكون توطيد دعائم الإشراف القوي والمستقل على هذه المؤسسات، وهو

(19) International Association of Deposit Insurers

شرط مسبق للدخول في مظلة النظم الفعالة لتأمين الودائع.

٥) <u>الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين IAIS</u>[٢٠]:

نشأ الاتحاد في غضون عام ١٩٩٤، ويضم في عضويته المشرفين على التأمين والمنظمين في أكثر من ٢٠٠ هيئة إشرافية على التامين، فيما يقارب ١٤٠ دولة، وهو الهيئة المسئولة عن وضع المعايير الدولية في إطار تطوير أسواق التأمين وتشجيع استقرارها وسلامتها، وتتمثل مهمة الاتحاد في تعزيز الإشراف الفعال والمتسق على الساحة العالمية في مجال صناعة التأمين، بهدف تطوير أسواق التأمين والحفاظ عليها بصورة آمنة ومستقرة، وكذا بهدف حماية مصالح حملة الوثائق، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي العالمي.

يأتي الشمول المالي كأولوية قصوى للاتحاد، والتي تتداخل مع أهدافه التحوطية، وتلك الخاصة بحماية المستهلك، وذلك في ضوء نطاق اختصاص الاتحاد المتمثل في تطوير أسواق التأمين، واتساع مظلة عضويته التي تشمل العديد من جهات الاختصاص والمناطق التي تعاني من معدلات استبعاد مالي مرتفعة (ومنذ الشروع في عمله الخاص بالتأمين الأصغر)، الذي أصبح مرادفاً لمفهوم أسواق التأمين التي تتضمن الجميع، **ويهتم الاتحاد بفئتين رئيستين من القضايا ذات الصلة، وهما:**

- الأولى، وهي التي تعمل على توسيع مظلة التأمين التقليدية، للوصول إلى العملاء المستبعدين.
- والثانية، التي تعمل على توفيق أوضاع الجهات غير الرسمية العاملة في مجال منتجات تأمين، مع مبادئ التأمين الأساسية، وفي النهاية إخضاعها للإشراف.

تجدر الإشارة إلى أنه خلال أواخر عام ٢٠٠٥ ، أصبح الاتحاد أول هيئة من الهيئات المعنية بإعداد المعايير، والتي تنشئ آلية رسمية للنظر في قضايا الشمول المالي، وفي يونيو٢٠٠٧ نشر الاتحاد مع شبكة التأمين الأصغر أول وثيقة له بشأن قضايا التأمين الأصغر تحت عنوان" قضايا تنظيم التأمين الأصغر والإشراف عليه"، وانتهي الاتحاد من إعداد إرشادات بشأن تنفيذ مبادئ التأمين الرئيسية في سياق أسواق التأمين الشامل للجميع[٢١].

---

(20) International Association of Insurance Supervisors
(21) CGAP, White paper,Oct-2011.

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث الثاني
واقع الشمول المالي في مصر

تمهيد وتقسيم :

يهتم الشمول المالي بشرائح متعددة في المجتمع، وبصفة خاصة الشرائح المهمشة والتي لا تستطيع إيجاد منتجات مالية رسمية مناسبة لاحتياجاتهم، مثل الفقراء ومحدودي الدخل والمرأة، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وغيرهم، مما يساهم في تحقيق آثار اقتصادية إيجابية، وتحسين مستويات المعيشة، ومن ثم انخفاض معدلات الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي للفرد والدولة.

سوف نتعرض في هذا المبحث إلى أهمية الشمول المالي وأثاره الإيجابية على الاقتصاد، ثم نتطرق للمبادرات المصرية في تحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أهمية الشمول المالي وأثاره الإيجابية على الاقتصاد

المطلب الثاني: المبادرات المصرية في تحقيق الشمول المالي

المطلب الأول
أهمية الشمول المالي وأثاره الإيجابية على الاقتصاد

نتعرض في هذا المطلب إلى أهمية الشمول المالي، ثم نتطرق لآثاره الإيجابية، وذلك على النحو التالي:

أ) <u>أهمية الشمول المالي:</u>

كما سبق العرض والإشارة إلى تعريفات الشمول المالي، وما تشير إليه البحوث والدراسات، فإن أهمية الشمول المالي تتمثل فيما يلي:

- إمكانية تحقيق منافع إنمائية عديدة من خلال الشمول المالي، لاسيما استخدام الخدمات المالية الرقمية، بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية.
- المساهمة في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي الحد من الفقر، إذ أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال

وتحويلها، وبالتالي تحقيق منافع عديدة أبرزها تمكين الأسر من زيادة مدخراتها.

- مساعدة الأفراد على إدارة المخاطر المالية، عن طريق تسهيل استقبال الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة.
- مساعدة الأفراد أيضاً على الادخار، وقصر زيادة الإنفاق على الضروريات.
- على المستوى الحكومي، فإن التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية، يمكن أن يساهم بفعالية في الحد من الفساد، ويحسن مستوى الكفاءة.

ب) <u>الآثار الإيجابية للشمول المالي:</u>

بخلاف ما سبق ذكره من أهمية الشمول المالي، فإن آثاره الإيجابية تتعدد وتتنوع، ومن أبرزها ما يلي:

- المساهمة في تقديم الخدمات والتمويل لبرامج الدعم المقدمة من الدولة وشبكات الأمان الاجتماعي إلى المستحقين بالفعل، كذلك فإنه يساعد الدولة على بناء شبكة متكاملة ودقيقة لقواعد البيانات من المستحقين، وكذا تحديد نسب الفقر لوضعها ضمن الخطط المستقبلية[٢٢].
- جذب المؤسسات ورجال الأعمال من القطاع غير الرسمي، إلى القطاع الرسمي، مع سهولة التمويل في وجود أنظمة دفع آمنة[٢٣].
- مساعدة المشروعات الصغيرة للحصول على الائتمان، بهدف توسيع أنشطتهم التجارية الصغيرة، أو البدء في أنشطة جديدة، وانعكاس ذلك إيجاباً على خلق مجالات استثمارية إضافية. كذلك إتاحة الفرص للأسر للحصول على الائتمان، والتمكن من حل المشكلات الصحية والتعليمية والإسكان والتأمين الصحي وأية مخاطر محتملة، فضلاً عن مساعدة الفئات المهمشة بقروض متناهية الصغر

(22) Eid, N. Awad, M (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance.
(23) Cull, R., Ehrbeck, T., & Holle, N. (2014). Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence. CGAP. Journal of Economic Dynamics and Control

(ISSN: 2537- 0758)

مصممة وفقاً لاحتياجاتهم، من حيث الأقساط وحجم القرض[٢٤]. ويمهد الطريق أمام الشركات الصغيرة للوصول إلى التمويل[٢٥]. مما يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز الرفاهية للفئات الفقيرة، ويساهم كذلك في تمكين النساء[٢٦].

- زيادة الادخار والمدفوعات، حيث توجد علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وحجم الحسابات المصرفية لغرض المدخرات والمدفوعات، حيث يعزز حجم الادخار من تراكم الأصول وتخفيف القيود الائتمانية[٢٧]، إذ أنه يعطي بدائل تمويلية للأسر والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بتكلفة أقل[٢٨].
- تشير الإحصائيات إلى أن الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط، يمكن أن تساعد في إيجاد نحو ١٦ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٢٥[٢٩].
- زيادة وفعالية سياسات تمكين النساء، حيث تمتلك العديد من النساء – في منطقة الشرق الأوسط – بعض المشروعات وتديرها من المنزل[٣٠]، وعلى الرغم من ذلك تواجههن بعض التحديات، التي يتمثل أبرزها في التمويل، نتيجة لضعف القدرة على

(24) Campbell, J. Y. (2006). Household finance. The Journal of Finance, 61(4), 1553-1604.
Central Bank of Egypt, Financial Stability Report, 2018
(25) Morgan, P., & Pontines, V. (2014). Financial stability and financial inclusion. ADBI.
(26) Prina, S. (2015). Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment. Journal of Development Economics, 115, 16-31.
(27) Prina, S. (2015). Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment. Journal of Development Economics, 115, 16-31.
(28) Khan, H. R. (2011). Financial Inclusion and Financial Stability: are they two sides of the same coin. Address by Shri Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON.
(29) Blancher, M. N. R., Appendino, M., Bibolov, A., Fouejieu, M. A., Li, M. J., Ndoye, A.,... & Sydorenko, T. (2019). Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia. International Monetary Fund.
(30) Swamy, V. (2014). Financial inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households. World development, 56, 1-15.

توفير ضمانات مقارنة بالذكور[٣١]، وعلى الرغم من ذلك فقد أظهرت النساء تفوقاً في الاستخدام الأمثل للموارد، وزاد دخل الأسر بنحو ٨.٤٪ عقب حصول النساء على التمويل[٣٢].

- يعد الاتجاه نحو التحول إلى الاستقرار المالي أمراً حتمياً[٣٣]، إذ أن الثقة وسلامة النظم المالية تحفز الأسر والمشروعات إلى جمع المدخرات، كما أن وجود نظام مالي جيد يحقق الاستقرار من خلال السياسات الرشيدة[٣٤]، وهناك علاقة ارتباط وثيقة ما بين الاستقرار المالي والشمول المالي، لذا تقوم مجموعة G20 بدعم الشمول المالي[٣٥]، الذي يعد محفزاً للبنوك أيضاً لتحقيق الاستقرار المالي[٣٦]، وذلك من خلال زيادة المدخرات والمودعين[٣٧]. كما أنه يساعد البنوك على تنويع الائتمان[٣٨].
- فعالية جهود التنمية، حيث توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة لأثره الإيجابي على سوق

(31) Nasr, S., & Pearce, D. (2012). SMEs for Job Creation in the Arab World. Washington DC, World Bank.
(32) Swamy, V. (2014). Financial inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households. World development, 56, 1-15.
(33) Khan, H. R. (2011). Financial Inclusion and Financial Stability: are they two sides of the same coin. Address by Shri Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON.
(34) Khan, H. R. (2011). Financial Inclusion and Financial Stability: are they two sides of the same coin. Address by Shri Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON.
(35) Eid, N. Awad, M (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance
(36) Christine, L. (2016). Pending Remarks — IMF-CGD Event on "Financial Inclusion: Macroeconomic and Regulatory Challenges". Retrieved March 17, 2019, from http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/28/04/53/sp041116
(37) Mehrotra, A. N., & Yetman, J. (2015). Financial inclusion-issues for central banks. BIS Quarterly Review March.
(38) Morgan, P., & Pontines, V. (2014). Financial stability and financial inclusion. ADBI.

(ISSN: 2537- 0758)

العمل، كذلك فإنه يساهم في توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها، وانتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي[٣٩].

وبخلاف ما سبق، يشير الباحث أيضا إلى الآتي:

- أهمية الشمول المالي في مواجهة فيروس كورونا المستجد، إذ أن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يساعد في تخفيف حدة تداعيات الوباء، حيث تتمثل أهم إجراءات الحد من انتشار الفيروس في فرض حظر التجوال ومنع المخالطة الاجتماعية، وهو ما قد يؤدي إلى اتجاه الأفراد لاستخدام المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية من أجل إجراءات المعاملات اليومية دون الحاجة للذهاب إلى فروع البنوك.
- من جهة أخرى، فإنه من المتوقع أن يساعد تعزيز الشمول المالي في مواجهة تداعيات كورونا، من خلال تسهيل وصول حزم المساعدات المالية الحكومية إلى الأفراد والشركات المتضررة من الفيروس. كما يُمكن تطبيق سياسات تحويل الأموال إلى الأسر مباشرة وبسهولة، إذا كانت الدولة تتمتع بدرجة كبيرة من دمج الأفراد في النظام المصرفي.

المطلب الثاني

المبادرات المصرية في تحقيق الشمول المالي

أصبح الشمول المالي هدفاً استراتيجياً للدولة، في ضوء ما لمسته من أهمية وضرورة مُلحة لتعزيز آليات منظومة الشمول المالي، تماشياً مع سياسات الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في مصر منذ عام ٢٠١٤، وذلك على مستوى كافة القطاعات، إذ قامت الدولة باتخاذ العديد من المبادرات، لتحقيق أقصى استفادة، وتوفير أقصى دعم ممكن للقطاع المصرفي في سبيل تحقيق الشمول المالي، ومن أبرز هذه المبادرات ما يلي:

---

[٣٩] صورية شنبي، بلخضر السعيد، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد٣، العدد٢، (٢٠١٨) ص:١٠٤- ١٢٩.

مبادرات على الجانب التثقيفي والتوعوي، واشتملت على محورين المؤتمرات، والجولات والندوات الجامعية، كما يلي:

المؤتمرات :

تم إطلاق العديد من المؤتمرات والفعاليات الداعمة للتحول نحو الشمول المالي، والتي تعمل على تحقيق زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي لجميع فئات المجتمع، ومنها:

- **مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ ٢٠١٧**، والذي شارك في فعالياته أكثر من ٩٤ دولة، ١١٩ مؤسسة عالمية، ويعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط بهدف عرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الأعضاء(٤٠).
- **مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال إفريقيا ٢٠١٨**، حيث استضافت مصر هذا المؤتمر، وتضمن في محاوره الرئيسية، التكنولوجيا المالية وأنظمة المدفوعات والتجارة الإلكترونية.

تفعيل اليوم العربي للشمول المالي: حيث اتفق مجلس محافظي البنوك المركزية، ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٥ على تخصيص يوم ٢٧ إبريل من كل عام، يوماً عربيا للشمول المالي في مصر، ومد فعاليته لمدة أسبوع للتأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالي، وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية، والتوعية بكيفية استخدام الخدمات المصرفية والاستفادة منها(٤١).

الجولات التثقيفية الجامعية : قام القطاع المصرفي، ممثلا في عدد من البنوك، بتنظيم جولات تثقيفية لطلاب الجامعات، للتوعية بأهمية ومضمون الشمول المالي، وما يمكن أن يحققه للشباب من فرص للادخار(٤٢).

---

(٤٠) الهيئة العامة للاستعلامات: " الشمول المالي .. نحو التحول للاقتصاد الرقمي"، دراسات وبحوث، ١٧ أبريل ٢٠١٨، على شبكة الانترنت، https://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

(٤١) البنك المركزي المصري: " **بيان صحفي، اليوم العربي للشمول المالي** "، الصفحة الرسمية للبنك على شبكة الانترنت، ٢٠١٨/٤/٢٧، على الرابط:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages

(٤٢) بنك مصر: " **بنك مصر يرعى ندوة بجامعة عين شمس تحت عنوان دور البنوك في التثقيف والشمول المالي**"، الصفحة الرسمية لبنك مصر على شبكة الانترنت، ٢٠١٨/٤/٢٢، على الرابط:

(ISSN: 2537- 0758)

الحملات الإعلانية الدعائية : اتجهت الحكومة المصرية أيضا نحو تنظيم حملات إعلانية كبيرة موجهه لكافة فئات المواطنين، بغرض التوعية بأهمية الشمول المالي والتعاملات غير النقدية الإلكترونية .

مبادرات على جانب السياسات الاقتصادية كما يلي[٤٣]:

التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي: ويتضمن مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي، والذي يهدف لدفع المرتبات الشهرية وكافة المستحقات الأخرى للعاملين بالحكومة من خلال بطاقات تصدرها البنوك المصرية. ويساعد ذلك على التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، وذلك رغماً من ارتفاع عدد الأشخاص غير الحائزين على حسابات بنكية، فالموظفون الصادر لهم بطاقات المرتبات وفقا لهذا النظام لهم الحق في الانتفاع من الخدمات المقدمة من البنوك المصدرة للبطاقات، فلهم أن يحصلوا على بطاقات الائتمان والقروض، هذا بالإضافة إلى تمكينهم من استخدام البطاقة في شراء السلع باستخدامها كبطاقات الخصم، وسوف يعتبر ذلك نمواً واضحاً في أعداد الأشخاص الحائزين على حسابات بنكية، حيث يبلغ عدد موظفي وحدات الجهاز الإداري بالدولة حوالي ٧ مليون موظف.

مبادرة المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة: في غضون عام ٢٠١٣ أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن إطلاق مشروع " فلوس"، والذي يعد بمثابة بوابة لدفع وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، وقد أصدر البنك المركزي المصري القواعد المنظمة لهذه الخدمة " قواعد تشغيل أوامر الدفع عبر الهاتف المحمول".

خدمة فوري: تم تأسيس شركة فوري في عام ٢٠٠٨، بالاشتراك مع شركات عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وبنوك عاملة في مصر. وتوفر الشركة شبكة مدفوعات إلكترونية من خلال أكثر من ٥٠ ألف موقع لتسهيل دفع فواتير الهاتف والمرافق.

خدمة المدفوعات الإلكترونية للحكومة المصرية: في غضون عام ٢٠٠٥

---

https://www.banquemisr.com/ar/about-us/press/the-role-of-banks-in-financial-literacy

[٤٣] صورية شنبي، بلخضر السعيد، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية) تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٣، العدد ٢، (٢٠١٨) ص:١٠٤- ١٢٩

تأسست شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية وإدارة وتشغيل نظم الأعمال الإلكترونية لجميع الهيئات الحكومية finance-e والمؤسسات المالية والشركات، وكانت فكرة تأسيسها في الأصل هو العمل على تحويل التعاملات النقدية إلى نظام التداول الإلكتروني، فعملت وتميزت في نظام السداد الإلكترونية وهو حجر الأساس في أي نظام قائم على المدفوعات غير النقدية. ويساهم في شركة finance-e بنك الاستثمار القومي بنسبة ٧٠٪، والبنك الأهلي المصري بنسبة١٠٪، وبنك مصر بنسبة ١٠٪، وشركة بنوك مصر بنسبة ١٠٪، وهي بذلك شركة مملوكة بالكامل للدولة ومبادرة من الدولة للوصول إلى التحول في الاقتصاد غير النقدي.

إنشاء المجلس القومي للمدفوعات: والذي أُنشئ بالقرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧، ويضم ١٦ عضوا منهم رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي والوزارات المعنية، ويختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل الإلكترونية في الدفع بديلاً عنه، وتطوير نظم الدفع القومية والسعي لتحقيق الشمول المالي، وذلك بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وكذا تخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة الحصيلة الضريبية، ووضع إطار تشريعي ورقابي لتعزيز خدمات الدفع الإلكتروني، والتكنولوجيا المالية.

تطوير البيئة تشريعية المواتية للتحول نحو الشمول المالي: يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي سيتيح لمصر مواجهة الجرائم الإلكترونية التي تفتقر لوجود قوانين أو نصوص رادعة تحددها وتتعامل معها حاليا في القانون المصري، من خلال مناقشة مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات من قبل لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب.

(ISSN: 2537- 0758)

تطوير أداء الهيئات التنظيمية في مصر وتشمل[٤٤]:-

البنك المركزي المصري: والذي يشرف على كافة المؤسسات المصرفية التجارية والمتخصصة ذات التفويضات الرئيسية التي تشمل مراقبة البنوك وتنظيمها، بالإضافة إلى وضع السياسة النقدية والهيئة العامة للرقابة المالية Financial Regulatory Authority (FRA) والتي تأسست بموجب القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٩، وتختص بجميع الخدمات المالية غير المصرفية مثل البنوك الاستثمارية، وتمويل الرهن العقاري، والتأمين، والتأجير التمويلي، وسوق الأوراق المالية، وبورصات العقود الآجلة، والتوريق والسمسرة، بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق[٤٥]، وتمتلك مصر مؤسسات مصرفية ونظام قائم على البنوك بأصول تمثل ١٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ومعظم الائتمان موجه للقطاع الحكومي مثل وزارات المالية والكهرباء والطاقة، ونسبة قليلة موجهه للقطاع الخاص، وتتم المعاملات في مصر عن طريق المؤسسات المصرفية والذي قد مر بخطط اندماج واستحواذ وإصلاح منذ عام ٢٠٠٣.

كما تعتبر الخدمات غير المصرفية أقل تطورًا، حيث تمتلك مصر منها[٤٦]:

بورصة واحدة بها مؤشر للشركات الكبيرة (EGX 30)، ومؤشر آخر للشركات الصغيرة والمتوسطة يسمى (مؤشر النيل). وعدد من شركات التأمين تزيد على ٣٠ شركة ، حيث يبلغ عدد مستخدمي خطط التأمين حوالي ١٪ فقط من إجمالي السكان، عدد ٤٥٠ مؤسسات للتمويل الصغير تشمل البنوك والمنظمات غير الحكومية، شركات التمويل الأصغر مثل Reefy و Tanmeyah و Tasaheel و Aman التي تم إنشاؤها بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، ومؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة مثل البنك الزراعي المصري ، مكتب البريد المصري (ENPO)، والتي تتمتع بحصة كبيرة في

---

[٤٤] إسلام محمد محمد شاهين، دور السياسات الاقتصادية المستدامة في تعزيز الشمول المالي لمصر (الواقع- التحديات)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، حقوق بني سويف، ع ٣٢، ٢٠٢٠ ص١- ٤٠.

[45] http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_pages/main_efsa_page.htm

[46] Ayadi, R., de Groen, W. P., Hassouba, T., Zaki, C., Alshyab, N., Sandri, S.,& Sioud,. B (2018) Financial Development and Inclusion in Egypt, Jordan, Morocco and.

السوق، بهدف توفير مدخرات للفئات ذات الدخل المنخفض، والوصول إلى المناطق الريفية والنائية.

هذا بالإضافة إلى:

إطلاق بطاقة "ميزة": تم التشغيل التجريبي لمنظومة بطاقة الدفع ذات العلامة التجارية القومية " ميزة " بنهاية ديسمبر ٢٠١٨. وتتشابه بطاقة " ميزة " مع البطاقات البنكية الأخرى، حيث تُمكن حاملها من إجراء المعاملات الإلكترونية، وسداد مقابل الخدمات الحكومية، والرسوم، وصرف أنواع الدعم المختلفة. وتساهم هذه البطاقة في تحقيق الشمول المالي، خاصة مع انخفاض تكاليف إصدارها.

مبادرة "حساب لكل مواطن": في غضون مايو ٢٠١٧ أطلق البنك المركزي هذه المبادرة، التي تتضمن قيام البنوك بفتح الحسابات بدون مصروفات خلال أسبوع " اليوم العربي للشمول المالي"، بهدف تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، مع زيادة توعية الأفراد في الأقاليم والمناطق النائية بأهمية المشاركة في المبادرة.

مبادرة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: ألزم البنك المركزي المصري البنوك بتخصيص نسبة ٢٠٪ من محافظها الائتمانية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على مدار ٤ سنوات ابتداء من ٢٠١٦. وقد بلغت الزيادة في محفظة القروض والتسهيلات لهذه المنشآت خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٥ حتى سبتمبر ٢٠١٨ حوالي ١١٥.٢ مليار جنيه، واستفاد منها عدد ٤٩١ ألف عميل.

إنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي بالبنوك المصرية[٤٧]:

في ٥ مارس ٢٠٢٠ أصدر البنك المركزي كتابه الصادر بذات التاريخ، والموجه للبنوك المصرية بإنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي، تتبع المسئول التنفيذي، وتتولى عملية التنسيق داخليا تولى عملية التنسيق داخليا بين إدارات ووحدات البنك من ناحية، والبنك المركزي من ناحية أخرى فيما يتعلق بالشمول المالي، **على أن تكون المهام الموكلة إليها بحد أدنى ما يلي:**

[٤٧] البنك المركزي المصري، الكتاب الدوري، ٥-٣-٢٠٢٠،
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages

(ISSN: 2537- 0758)

- إعداد استراتيجية متوسطة الأجل (٣ – ٥) سنوات لتحقيق الشمول المالي، بالتنسيق مع الإدارات المعنية بالبنك، على أن تكون معتمدة من مجلس إدارة البنك أو من يحل محله، بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية.
- **إعداد خطة عمل سنوية على أن تتضمن :**

- التوسع الجغرافي والتواجد في القرى والمناطق النائية.
- التواصل مع الإدارات المعنية بالبنك بشأن تطوير المنتجات القائمة، والعمل على تلبية احتياجات فئات العملاء المستبعدة مالياً خاصة المرأة والشباب.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية، وخاصة الإلكترونية، ومنها محافظ الهاتف المحمول، والبطاقات المدفوعة مقدما، نشر الثقافة المالية، ورعاية الأنشطة المتعلقة بها.
- دعم رواد الأعمال وتشجيع المشروعات المبتكرة.

- وضع آلية لمتابعة تنفيذ مشاريع البنك المتعلقة بالشمول المالي، ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية وخطة العمل المشار إليهما.
- تقديم التوصيات والمقترحات للإدارة المركزية للشمول المالي بالبنك المركزي المصري من واقع الممارسات العملية للبنك.
- التنسيق نحو تنفيذ فعاليات الشمول المالي.
- تحديد أعداد الموظفين والمؤهلات العلمية اللازم توافرها في العاملين بالإدارة، مع التأكد من توفير التدريب اللازم لهم، بالإضافة إلى مراعاة وجود بنية تكنولوجية مؤهلة للتعامل مع كل ما يخص منتجات وخدمات الشمول المالي.
- سبل تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها.
- إعداد تقارير دورية بشأن نتائج الإستراتيجية وخطة العمل السنوية:
- نتائج فعاليات الشمول المالي.
- المستفيدين من منتجات وخدمات الشمول المالي وقياس الأثر على أداء البنك.

المبحث الثالث
تحديات الشمول المالي وآليات المواجهة

تمهيد وتقسيم :

يلعب الشمول المالي دوراً بارزاً في دفع عجلة الاقتصاد والنمو، خاصة في ظل الجهود، التي تبذلها الحكومة ممثلة في البنك المركزي ووزارة المالية لتوطيد أواصر التعاون ونشر الثقافة المصرفية، ورغم الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي، فإن القطاع المصرفي ما زال يعانى من بعض التحديات التي تحول دون انتشار الشمول المالي بين جميع المواطنين بمختلف شرائحهم.

سوف نتعرض في هذا المبحث إلى الوقوف على التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي، وكذا أساليب وآليات الحد من تحديات سيادة الشمول المالي، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : تحديات تواجه تحقيق الشمول المالي

المطلب الثاني : أساليب وآليات الحد من تحديات سيادة الشمول المالي

المطلب الأول
تحديات تواجه تحقيق الشمول المالي

تتنوع وتتعدد التحديات التي تواجه الدولة المصرية في سعيها نحو تطبيق الشمول المالي ومنها:

على الرغم من التوجه العام للقطاعات المصرفية محلياً ودولياً، نحو تدشين كل القوى في اتجاه دعم مشروعات الشمول المالي تزامناً مع سيادة اتجاه التحول الرقمي، وكذلك الإجراءات الاحترازية للحد من الحالة الوبائية التي يعيشها العالم منذ ٢٠١٩ وحتى الآن، إلا أنه تواجه عمليات سيادة الشمول المالي وتحقيق الفعالية المطلوبة منه عدداً من التحديات والمعوقات على المستوى المحلى، وكذلك على المستوى الدولي، ونتعرض فيما لأبرز هذه التحديات:

(ISSN: 2537- 0758)

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية، إلا أنه لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود أنظمة فعالة للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض.
- انخفاض مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية، وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.
- ضعف التصنيف المالي والقانوني المحدد لبعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر، وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.
- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية، وبصفة خاصة مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي، والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.
- **تمثل الأطر القانونية والتنظيمية** تحدياً كبيراً لتعزيز الشمول المالي في الدول النامية، والتي تعتبر عامل رئيس لضعف مستويات الشمول المالي[٤٨]، حيث يواجه الوسطاء الماليين عند تقديم خدماتهم المالية لمختلف العملاء بعض الصعوبات المتعلقة بقدرة المؤسسات على الوصول إلى الخدمات المالية بما يتماشى مع الأطر القانونية والتنظيمية بما تشكله من عامل رئيسي مثل شروط فتح الحسابات والحد

(48) Ahmed, M. (2013, December). Arab Policy Forum on Financial Inclusion: Addressing Challenges of Financial Inclusion in the Arab World. Retrieved March 18, 2019, from IMF: www.imf.org/external/np/speeches/2013/121013.htm

الأدنى من الرصيد [٤٩]، وتعرف الأطر القانونية والتنظيمية بأنها مجموعة القوانين واللوائح التي تحدد نطاق المؤسسات المالية والأسواق المالية في دولة ما[٥٠].

- **ضعف الانتشار الجغرافي** حيث تتركز بشكل رئيسي في المدن، وعدد محدود بالقرى الكبرى، باستثناء البنك الزراعي الذي يتواجد في القرى، وتواجه المشروعات والأفراد في المناطق الريفية والنائية صعوبة في الوصول إلى وسطاء للسحب والإيداع أو الخدمات المالية الأخرى[٥١].
- **ضعف تكنولوجيا الاتصالات** وشبكات الإنترنت والهواتف المحمولة، التي تعوق استخدام قنوات الدفع، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول[٥٢].
- **عدم ملائمة الخدمات المقدمة لاحتياجات المستفيدين ومعتقداتهم:** تتعلق الخدمات المالية بمدى تقديم حلول وبدائل للمستفيدين والعملاء تستجيب لبيئة واحتياجات وظروف العملاء والمستفيدين[٥٣]، حيث أن المعتقدات الدينية تمنع المستفيدين من استخدام القطاع المالي الرسمي.
- **ضعف الثقة في المؤسسات المالية:** لوجود قناعة لدى بعض الأفراد تشكك في القدرة على الحصول على أموالهم في الوقت المناسب[٥٤]،مما يضعف المصداقية في تلك المؤسسات المالية[٥٥].

---

(49) Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. (2018). Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI).

(50)www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_external_corporate_site/

(51) Prina, S. (2015). Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment. Journal of Development Economics, 115, 16-31.

(52) Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. (2018). Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI).

(53) Nasr, S., & Pearce, D. (2012). SMEs for Job Creation in the Arab World. Washington DC, World Bank.

(54) Prina, S. (2015). Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment. Journal of Development Economics, 115, 16-31.

(55) Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. (2013). Measuring financial inclusion: Explaining variation in use of financial services across and within countries. Brookings Papers on Economic Activity, 2013(1), 279-340.

(ISSN: 2537- 0758)

- **عدم ملائمة الخدمات المقدمة للظروف المالية والائتمانية للمستفيدين:** وخاصة في ضوء ارتفاع نسب الفقر في مصر، مما يقلل من فرص حصولهم على الخدمات المالية الرسمية، نتيجة لقلة الضمانات أو عدم وجود تاريخ ائتماني(٥٦).
- **الموروثات الثقافية لمخالفة القانون:** وخاصة التهرب من سداد الضرائب، ودفع فواتير الكهرباء وغيرها، حيث يفضل الكثير من الأفراد والمشروعات التوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي تجنباً لسداد الضرائب(٥٧).
- **انخفاض مستويات التعليم (الأمية):** حيث تعد الأمية والجهل وخاصة بالتكنولوجيا الحديثة عامل تهديد لتعزيز الشمول المالي في مصر(٥٨)، حيث يواجه المستفيدين صعوبة في فهم الخدمات والمصطلحات المالية(٥٩). كما تمثل اللوائح أيضاً عائقاً أمامهم، مثل متطلبات السجل الائتماني السابق للشركات خاصة الجديدة، والأفراد ذو الدخل المنخفض، للحصول على القروض لتمويل أعمالهم(٦٠). كما أن الحد الأدنى لفتح حساب يستبعد العديد من الأفراد، مما يضطرهم للجوء للمؤسسات المالية غير الرسمية(٦١). كما حدد البنك الدولي عوامل أساسية تجعل البنوك التجارية تتردد في تمويل الشركات والأفراد دون وجود ضمانات كافية(٦٢).

---

(56) Gradstein, H., Randall, D., & Ardic Alper, O. (2018, June 01). Developing and Operationalizing a National Financial Inclusion Strategy (Working paper No. 127712). Retrieved in February 2019.

(57) Price Water House Coopers (PWC, 2019), Shedding Light on Egypt's.

(58)http://www.oecd.org/education/eag2013%20(eng)--FINAL%2020%20June%202013.pdf

(59) Atkinson, A., Messy, F.A. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris.

(60) Blancher, M. N. R., Appendino, M., Bibolov, A., Fouejieu, M. A., Li, M. J., Ndoye, A., & Sydorenko, T. (2019). Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia. International Monetary Fund.

(61) Atkinson, A., Messy, F.A. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris.

(62) https://www.worldbank.org.

المطلب الثاني

أساليب وآليات الحد من تحديات سيادة الشمول المالي

يوجد توجه لدى الدولة لتعزيز الشمول المالي، والحد من التداعيات التي تواجهه، من خلال القيام بالعديد من الإجراءات، على النحو التالي[٦٣]:

١) الاتجاه لابتكار منتجات مالية جديدة، ومبتكره وغير مألوفة تعمل على جذب الفئات المُهمشة، والفقيرة للتعامل مع المؤسسات المالية، مثل الودائع المالية متناهية الصغر، والتي تُدر عائداً يومياً، حيث تستهدف جذب شريحة واسعة من الأفراد والغير قادرين.

٢) منح بعض القروض طويلة الأجل لجذب الفئات المهمشة والغير مدرجه في الاقتصاد الرسمي، وكذلك فئات حديثي التخرج من الشباب إلى التعامل مع المؤسسات المالية.

٣) تأهيل المسجونين المفرج عنهم حديثا للعمل الحر التجاري، عن طريق تدريبهم في فترة قضاء العقوبة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً الصناعية منها، ومساعدتهم بالقروض، والتسويق بعض الإفراج عنهم.

٤) تدريب فئة المرأة المعيلة والمطلقات والأرامل، على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، مع منحهن القروض وفتح الأسواق، وإقامة المعارض لتسويق منتجاتهن[٦٤].

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تزال نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية منخفضة بشكل عام، حيث تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين النساء، مما يشير إلى معاناة النساء من الوصول إلى القنوات المالية الرسمية، وكذا إقصائهم المالي أكثر من الرجال، ومن ثم تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادي.

---

[٦٣] عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة مدينة السادات عدد ٢ ديسمبر ٢٠١٩.

[٦٤] العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي: تقرير فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، ص ٦.

(ISSN: 2537- 0758)

يساعد التمويل الشامل والمساواة في الحصول على الائتمان بين جميع شرائح الفقراء والأغنياء، على معالجة مشكلة الفقر. وبالرغم من حاجة الفقراء إلى الاقتراض أكثر بهدف التعليم، والعلاج، والاستهلاك.

ويوضح الجدول التالي أن أغنى ٦٠ % من السكان يقترضون من مؤسسة مالية رسمية أكثر من أفقر ٤٠ %، وقد يعود ذلك إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات [٦٥].

الجدول رقم (١)

نسبة المقترضين من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية في مصر

مجموع	ذكور	إناث	أفقر ٤٠%	أغنى ٦٠%
٦.٣	٧.٦	٤.٩	٥.٨	٦.٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً، لبيانات البنك الدولي، ٢٠١٦، اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٧/٢/٢٧.

نخلص من ذلك إلى قيام الدولة المصرية بتكثيف جهودها، للإسراع بخطواتها نحو تطبيق آليات الشمول المالي في مصر، من خلال إطلاق العديد من المبادرات، في ضوء إستراتيجيتها القومية، الهادفة إلى دعم وترسيخ مفهوم ومبادئ الشمول المالي، للتمكن من دمج كافة أفراد المجتمع ضمن المنظومة المالية الرسمية، بطريقة تمكنهم من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية تلبى احتياجاتهم من المعاملات، والمدفوعات، والمدخرات، والائتمان، والتأمين، فضلاً عن تمكن الدولة من متابعة كافة المعاملات المالية لجميع المؤسسات والأفراد العاملين بالاقتصاد المحلى.

[٦٥] اتحاد المصارف العربية: واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٧/٢/٢٧.

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه من قضايا وموضوعات مرتبطة بالشمول المالي، يتضح أن الشمول المالي يعد اتجاهاً عالمياً، لأن تشمل المعاملات المالية غير النقدية، كافة الأنشطة المتاحة، حيث تزامن هذا الاتجاه مع التطور التكنولوجي المتلاحق، وخاصة مع تطور خطوط الإنترنت فائق السرعة، وخطوط الإنتاج الرقمية، التي يسرت وجود بطاقات إلكترونية أطلق عليها فيما بعد النقود البلاستيكية، وهذه البطاقات أُتيح استخدامها من خلال ماكينات صرف آلي، تعتمد على تكنولوجيا متطورة في عمليات التعرف على النقود والتأكد من سلامتها وخلوها من التزوير أو العيوب، وكذلك قدرة هذه الماكينات على عد النقود.

ومع تطور وسائل الاتصال دخلت أجهزة المحمول مضمار السباق، من خلال ما توفره شركات المحمول من خدمات إلكترونية، فنشأت المحافظ الإلكترونية، وأصبح من السهل واليسير أن يتم تبادل الأموال عبر الهاتف المحمول.

ولقد قطعت مصر شوطاً كبيراً في عملية توطين الشمول المالي، بما يحتاجه من تكنولوجيا متطورة، وتمثلت أبرز هذه الجهود في السعي المتواصل لتوفير البنية التكنولوجية والمعلوماتية، والإصلاح التشريعي، وكذلك الإصلاح التنظيمي، وإطلاق المبادرات، وكذلك توعية وتثقيف الفئات المستهدفة، إلا أن هذه الجهود لا تزال بحاجة إلى التطوير وخاصة على مستوى التوعية والتثقيف لفئة الشباب وحديثي التخرج والفئات المهمشة من العمالة غير المنتظمة.

وأخيراً فإن جهود الدولة في مجال الشمول المالي، مازالت تحتاج إلى تكاتف من المواطنين، لإنجاح مبادرات الدولة ومساعيها، ومن ثم وضع الاقتصاد المصري على مصاف الاقتصاديات العالمية، بما يعود بالفائدة على المواطنين.

النتائج:

- اتخذت مصر الشمول المالي كأحد أهم أولويات أجندتها الحكومية خلال المرحلة الحالية باعتبارها جزء من رؤية مصر ٢٠٣٠.

(ISSN: 2537- 0758)

- لم يكن ظهور مفهوم الشمول المالي نتيجة لجهد مؤسسة واحدة، وإنما نتاج لتضافر جهود العديد من المؤسسات والهيئات واللجان الدولية التي كان لها دوراً رائداً في دعم وتعزيز الشمول المالي.
- يعتبر الشمول المالي آلية تنطوي على تقديم منتجات مالية مختلفة من المدخرات والمدفوعات والائتمان والخدمات المصرفية عبر الإنترنت للمواطنين ذوي الدخل المنخفض بتكلفة معقولة لربط المجموعات المستبعدة مالياً.
- يهتم الشمول المالي بشرائح متعددة في المجتمع، وبصفة خاصة الشرائح المهمشة والتي لا تستطيع إيجاد منتجات مالية رسمية مناسبة لاحتياجاتهم، مثل الفقراء ومحدودي الدخل والمرأة، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وغيرهم، مما يساهم في تحقيق آثار اقتصادية إيجابية، وتحسين مستويات المعيشة، وبالتالي انخفاض معدلات الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي للفرد والدولة.
- تتخذ وزارة المالية، والبنك المركزي المصري، إجراءات فعالة لتطبيق آليات الاستخدام المالي الأمثل، واستهدفت في سياساتها العديد من الشرائح المستبعدة مالياً.
- قامت الدولة باتخاذ العديد من المبادرات، لتحقيق أقصى استفادة، وتوفير أقصى دعم ممكن للقطاع المصرفي في سبيل تحقيق الشمول المالي.
- القطاع المصرفي ما زال يعانى من بعض التحديات، التي تحول دون انتشار الشمول المالي بين جميع المواطنين بمختلف شرائحهم.
- يوجد توجه لدى الدولة لتعزيز الشمول المالي، والحد من التحديات التي تواجهها، من خلال القيام بالعديد من الإجراءات.

التوصيات:

لتحقيق الشمول المالي بصورة فاعلة تنعكس إيجاباً على الاستقرار المالي في مصر، فقد توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات، نوجزها فيما يلي:

- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية، بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، خصوصاً النساء وذوي الدخل

المنخفض، فمن الضروري مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ووضع قواعد وتشريعات تستهدف تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية(Digital Financial Services) ، وكذلك عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.
- تعزيز الانتشار الجغرافي، من خلال التوسع في شبكة فروع البنوك ومقدمي الخدمات المالية، وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، وغيرها.
- ضمان الحماية المالية للمستهلك، عبر التوعية والتثقيف المالي، من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية، بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.
- تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي، بما يدعم الثقة في النظام المصرفي، ويساهم في توسيع قاعدة العملاء، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.

(ISSN: 2537- 0758)

- توسيع النطاق الفعلي للخدمات المالية الرسمية، الأمر الذي يتطلب إحداث تغييرات في هيكل القطاع المالي.
- وضع استراتيجيات قومية للتعليم المالي، والتي تتجاوز المفاهيم المالية الأساسية وتغطي الإدارة المالية اليومية، وكيفية تحديد الميزانية، وإدارة الائتمان والديون، والتخطيط المالي طويل الأجل، واستخدام الخدمات والمنتجات المصرفية، والتأمين، والتحويلات المالية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى شرح حقوق وواجبات العملاء وكيفية التعامل مع البنوك وأهمية الضريبة وعدم التهرب منها.
- تكثيف جهود وسائل الإعلام، للتوعية بأهمية الشمول المالي وفوائده على الفرد والمجتمع، مع التركيز على مبادرات البنك المركزي، الهادفة لتطوير منظومة الشمول المالي.
- زيادة الإجراءات المحفزة للمرأة وإتاحة الخدمات البنكية، وتمكينها والعمل على دمجها في القطاع المصرفي، وتشجيعها على استخدام المعاملات البنكية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

مرتبة حسب الترتيب الأبجدي مع حفظ الألقاب...

١) اتحاد المصارف العربية: واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٧/٢/٢٧.

٢) البنك المركزي المصري: ماذا يعنى الشمول المالي؟ نشرة تعريفية.

٣) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي: تقرير فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥.

٤) الهيئة العامة للاستعلامات: " الشمول المالي .. نحو التحول للاقتصاد الرقمي"، دراسات وبحوث، ١٧ أبريل ٢٠١٨.

٥) إسلام محمد محمد شاهين: دور السياسات الاقتصادية المستدامة في تعزيز الشمول المالي لمصر (الواقع – التحديات)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، مجلد ٣٢، عدد ٢٠٢٠.

٦) بنك مصر: " بنك مصر يرعى ندوة بجامعة عين شمس تحت عنوان دور البنوك في التثقيف والشمول المالي".

٧) ماجد محمود محمد أبو دية : دور الانتشار المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة: فلسطين، ٢٠١٦.

٨) سمير عبد الله وآخرون: الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس"، القدس ورام الله، ٢٠١٦.

٩) صورية شنبي، بلخضر السعيد: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٨.

١٠) عادل عبد العزيز السن: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، عدد ٢، ديسمبر ٢٠١٩.

١١) ياسمين مجدي رجب عثمان، ومحمد أحمد محمد صالح: تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبوصة المصرية، بحث مقدم لمؤتمر " دور المحاسبة والمراجعة في تفعيل ودعم الشمول المالي وعلاقته برؤية وإستراتيجية مصر ٢٠٣٠" ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Ahmed, M. (2013, December). Arab Policy Forum on Financial Inclusion: Addressing Challenges of Financial Inclusion in the Arab World. Retrieved March 18, 2019, from IMF.
2. Atkinson, A., Messy, F.A. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris.
3. Atkinson, A., Messy, F.A. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and

(ISSN: 2537- 0758)

Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris.
4. Atkinson, A., Messy, F.A. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris.
5. Ayadi, R., de Groen, W. P., Hassouba, T., Zaki, C., Alshyab, N., Sandri, S.,& Sioud,. B (2018)Financial Development and Inclusion in Egypt.
6. Basel committee on banking supervision.
7. Blancher, M. N. R., Appendino, M., Bibolov, A., Fouejieu, M. A., Li, M. J., Ndoye, A., & Sydorenko, T. (2019). Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia. International Monetary Fund.
8. Blancher, M. N. R., Appendino, M., Bibolov, A., Fouejieu, M. A., Li, M. J., Ndoye, A., ... & Sydorenko, T. (2019). Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia. International Monetary Fund.
9. Campbell, J. Y. (2006). Household finance. The Journal of Finance.
10. Central Bank of Egypt, Financial Stability Report, 2018.
11. CGAP, White paper.
12. Christine, L. (2016). Pending Remarks - IMF-CGD Event on “Financial Inclusion: Macroeconomic and Regulatory Challenges”. Retrieved March 17, 2019.
13. Core principles for Systemically Important Payment Systems.
14. Cull, R., Ehrbeck, T., & Holle, N. (2014). Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence. CGAP. Journal of Economic Dynamics and Control.
15. Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. (2013). Measuring financial inclusion: Explaining variation in use of financial services across and within countries. Brookings Papers on Economic Activity, 2013(1).
16. Eid, N. Awad, M (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance.
17. Eid, N. Awad, M (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance
18. Eid, N. Awad, M (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance.
19. Financial Action Task Force.

20. Gradstein, H., Randall, D., & Ardic Alper, O. (2018, June 01). Developing and Operationalizing a National Financial Inclusion Strategy (Working paper No. 127712). Retrieved in February 2019.
21. International Association of Deposit Insurers.
22. International Association of Insurance Supervisors.
23. Khan, H. R. (2011). Financial Inclusion and Financial Stability: are they two sides of the same coin. Address by Shri Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON.
24. Khan, H. R. (2011). Financial Inclusion and Financial Stability: are they two sides of the same coin. Address by Shri Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON.
25. Khan, H. R. (2011). Financial Inclusion and Financial Stability: are they two sides of the same coin. Address by Shri Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON.
26. Lenka, S. K., & Barik, R. (2018). A discourse analysis of financial inclusion: Post-liberalization mapping in rural and urban India. Journal of Financial Economic Policy,10(3), 406-425. doi:10.1108/jfep-11-2015-0065
27. Mehrotra, A. N., & Yetman, J. (2015). Financial inclusion-issues for central banks. BIS Quarterly Review March.
28. Mohammed, V. M. (2017).Enhancing Financial Inclusiveness by Reducing Cash Trading, Unpublished study, the Central Bank of Iraq.
29. Morgan, P., & Pontines, V. (2014). Financial stability and financial inclusion. ADBI.
30. Morgan, P., & Pontines, V. (2014). Financial stability and financial inclusion. ADBI.
31. Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. (2018). Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI).
32. Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. (2018). Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI).
33. Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. (2018). Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI).
34. Nasr, S., & Pearce, D. (2012). SMEs for Job Creation in the Arab World. Washington DC, World Bank.
35. Nasr, S., & Pearce, D. (2012). SMEs for Job Creation in the Arab World. Washington DC, World Bank.

(ISSN: 2537- 0758)

36. Price Water House Coopers (PWC), (2019), Shedding Light on Egypt's Shadow Economy.
37. Price Water House Coopers (PWC, 2019), Shedding Light on Egypt .
38. Price Water House Coopers (PWC, 2019), Shedding Light on Egypt's Shadow Economy.
39. Prina, S. (2015). Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment. Journal of Development Economics.
40. Rajeev, M. and B. Vani, (2017). Financial access of the urban poor in India: A story of exclusion. London: Springer.
41. Swamy, V. (2014). Financial inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households. World development.
42. Swamy, V. (2014). Financial inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households. World development.
43. The World Bank. (2014). Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion. Washington DC, World Bank.
44. United Nations,(2015) Millennium Development Goals Report, New York.
45. www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_external_corporate.

ثالثاً- المواقع الإلكترونية.

- https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview.
- http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_pages/main_efsa_page.htm.
- https://insights.namescan.io/knowledgebase/fatf.
- https://www.banquemisr.com
- https://www.worldbank.org.
- https://www.iaisweb.org.
- http://www.oecd.org.
- https://www.cbe.org.eg.
- https://www.sis.gov.eg.
- https://www.iadi.org.
- https://www.bis.org.